الأهرام

٢٠٠٦/٦/١٢

سرور يعلن أمام المجلس أمس:

تصرفات أحمد عز مطابقة للدستور والقانون ولا صحة لما نسبه السادات إليه

طلعت السادات لم يرفع حذاءه.. وأعرب عن تقديره لعز وجميع النواب

أعلن الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أمام جلسة المجلس أمس انه ثبت لدى هيئة مكتب مجلس الشعب عدم صحة ما نسبه النائب طلعت السادات الى النائب أحمد عز من وقائع، وان ما اتاه عز كان مطابقا للدستور والقانون واللائحة.

وقال سرور إن الثابت فى حق النائب طلعت السادات انه رمى زميله النائب احمد عز بوقائع غير صحيحة، إلا انه لم يثبت لدى هيئة المكتب سوء نيته فى ذلك بسبب تقدمه فى ٢٠٠٦/٥/٢٠ بطلب احاطة الى رئيس مجلس الوزراء، ووزيرى الصناعة والمالية بشأن تملك النائب احمد عز لاكثر من ٥٠٪ من اسهم حديد الدخيلة، وانه رغم ذلك فإن هيئة المكتب تنبه إلى انه كان يتعين على النائب السادات الا يثير هذا الموضوع إلا بعد قيد طلبه فى جدول أعمال المجلس طبقا للائحة.

وأكد رئيس المجلس انه مما يخفف من حدة ما حدث أن النائب السادات ما إن علم بسلامة موقف النائب عز بشأن صفقة البورصة، وبشأن تخصيص اراض بمنطقة خليج السويس حتى أكد أنه كان يمارس حقه فى استيضاح الحقيقة، ومادام ثبتت فقد ارتاح ضميره، وانه يكن كل تقدير للنائب أحمد عز ولجميع أعضاء المجلس، كما أنه لا يمكنه أن يهين المجلس أو أحد زملائه لأن الجميع هم محل تقديره، مشيرا الى أن ذلك القول منه يحمل معنى كريما لا يخفى على أحد.

لولا أن منعوه!

.. وفيما يتعلق بواقعة رفع النائب السادات لحذائه فى وجه النواب، اعلن رئيس المجلس أنه تلاقت أقوال النواب الذين استمع اليهم مكتب المجلس - بما فى ذلك النائب أحمد عز وشاهدا الاثبات - انهم لم يشاهدوا النائب السادات يرفع حذاءه أو يخلعه بل انحصرت أقوالهم فى أن السادات انحنى محاولا خلع حذائه لولا ان منعه زملاؤه، وهى واقعة نفاها شاهدا النفى ولم يشاهدها رئيس المجلس على النحو الذى اثبتته مضبطة الجلسة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠ التى سجلت حدوث ضوضاء، و«هرج» و«مرج» داخل القاعة من بعض السادة الأعضاء مما تعذر معه تحديد ما اتاه العضو على وجه الدقة او قصده من ذلك.

أحمد عز

طلعت السادات

.. وأكد د. سرور أنه فيما يتعلق بالوقائع التى نسبها السادات لعز بمخالفته الدستور والقانون ولائحة مجلس الشعب فقد ثبت عدم صحتها لسببين اولهما: ما أكده رد رئيس هيئة سوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ من ان عمليات تبادل الأسهم فى البورصة بين شركات احمد عز سليمة قانونا وتمت وفقا لجميع الضوابط والاجراءات القانونية وفقا لحكم المادة «٢٢» بند «و» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

وثانيهما: ان عقد تخصيص الأراضى الذى أبرم فى ١٩٩٨/٥/٢٤ كان بين محافظة السويس وبين شركة تنمية خليج السويس وهى شركة مساهمة مصرية رخص بتأسيسها فى ١٩٩٨/٦/٢٥، ولم تخصص اية اراض لشخص النائب أحمد عز، وانه لم يكن وقتها عضوا بالمجلس، والذى انحصر مركزه القانونى فى كونه مجرد مساهم فى هذه الشركة بنسبة ١٠,٣٢٪ من أسهمها، وهو مايؤكد أن عز لم يتعامل مع الحكومة بعد انتخابه عضوا بمجلس الشعب سنة ٢٠٠٠ بشخصه، فضلا عن أن التعامل قبل هذا التاريخ كان مع الشركة بوصفها شخصا معنويا.

واعلن د. سرور أن هيئة المكتب ترى ضرورة التنبيه على الالتزام باحترام نظام الجلسة طبقا للائحة المجلس الداخلية، وضرورة أن يحاط المجلس من خلال ممارسات اعضائه بكل التوقير والهيبة والاحترام، ووجوب مراعاة التعبير الموضوعى العف الكريم، وان ترتفع المناقشات والأقوال التى يدلى بها عضو مجلس الشعب إلى المستوى الرفيع الذى يليق بنواب شعب مصر العريق، ومن ثم يكون محظورا من الناحية البرلمانية أن تشكل العبارات أو الاقوال أو الافعال التى تصدر من اى عضو بمجلس الشعب معنى الازدراء او الامتهان او الاهانة، لان الحقيقة التى يعبر عنها الفكر أو الرأى ليست بنت التهويل أوالتشهير او المبالغة، بل يجب ان تكون نتيجة البحث الهادئ والقول المدعم بالحجة والدليل فى أسلوب عف كريم.

الواقعة

وكان د. سرور قد أعلن أنه بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٦، أحال رئيس مجلس الشعب الى مكتب المجلس الوقائع التى اثيرت فى هذه الجلسة والتى كان النائب أحمد عز والنائب طلعت السادات طرفيها، حيث نسب الثانى الى الأول أنه قد اشترى خمسة عشر الف فدان من الحكومة على نحو يخالف الدستور، وأنه بسبب تعامله فى البورصة تسبب فى خسارتها لانخفاض سعر حديد الدخيلة من ١٢٠٠ جنيه الى ١٠٣٠ جنيها، مما ادى الى حصول الأول على ربح قدره ١٢٠٠ مليون جنيه، ومن ناحية اخرى نسب الأول الى الثانى إتيانه بأفعال تعتبر اهانة له.

وفى ذات التاريخ تلقى رئيس المجلس مذكرتين الأولى مقدمة من ٩٠ عضوا، والثانية مقدمة من النائب محيى القطان، وقد تضمنت المذكرتان الشكوى من قيام النائب السادات بخلع حذائه فى وجه الأعضاء، كما تلقى رئيس المجلس مذكرة موقعة من ٥٠ عضوا تنفى نفيا كاملا قيام السادات برفع حذائه

وأوضح سرور انه بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ اجتمع مكتب المجلس برئاسة رئيس المجلس فاطلع على مضابط الجلسات المعقودة فى ٢٨ و٢٩ و٣٠ من مايو ٢٠٠٦ وعلى ثلاث مذكرات مقدمة من النائب أحمد عز، الأولى لشرح عملية مبادلة اسهم عز الدخيلة، والثانية بشأن شركة تنمية خليج السويس وهى شركة مساهمة مصرية، تأسست عام ١٩٩٨ وتتكون هذه الشركة من مساهمات بنك مصر وبعض الشركات ورجال الأعمال بحصة تبلغ نحو ٤٣٪، وان نسبة مساهمتها فيها تبلغ ١٠,٣٢٪ من أسهمها، وأن شراءها الاراضى كان عام ١٩٩٨، اى قبل انتخابه عضوا بالمجلس، والثالثة لشرح عملية تطوير ملكية مجموعة عز الصناعية.

رئيس هيئة سوق المال يرد:

.. واشار د. سرور إلى انه بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ أرسل رئيس مجلس الشعب خطابا الى رئيس هيئة سوق المال للافادة عن مدى صحة ما ورد فى اقوال النائب طلعت السادات، ومدى صحة الرد الذى جاء على لسان النائب أحمد عز فى مذكرته التى تتعلق بمبادلة أسهم شركة عز، وأنه قد ورد رد الدكتور هانى سرى الدين رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٦م، بشأن صفة الاستحواذ على اسهم شركة العز - الدخيلة للصلب - الاسكندرية يفيد بأن تنفيذ هذه العملية تم بسعر السوق يوم تنفيذ العملية وهو ١٠٠٢,٢٢ جنيه يوم ٢٠٠٦/٥/٢٢ باجمالى ٤,٢٩ مليار جنيه، مؤكدا انه بالرغم من تغير هيكل المساهمين التابعين لمجموعة العز فى الشركة فإن القيمة السوقية للأسهم المملوكة لمجموعة عز فى شركة العز - الدخيلة للصلب - الاسكندرية لم تتغير نتيجة تنفيذ العملية، كما أنه لم يتم سداد اية مبالغ نقدية مقابل عملية نقل الملكية، حيث تم ذلك من خلال مبادلة أسهم بين الشركات المرتبطة والتابعة لمجموعات شركات العز، وان هذا التنفيذ جاء متفقا مع صحيح أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وطبقا لحكم المادة ٢٢ من لائحته التنفيذية فقرة «و» الخاصة بمبادلة الأسهم التى يمتلكها المكتب فى رأس مال شركة اخرى.

رفض وطعن

.. وفيما يتعلق بواقعة رفع الحذاء أعلن رئيس المجلس أن النائب السادات نفى واقعة رفع حذائه أمام مكتب المجلس، وطعن فى صحة بعض الامضاءات فى الشكويين المقدمتين ضده فى هذا الشأن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية